

اليقين وان كانت وارثه لغرضي فلها النصف ان كانت  
المحرومة بواجده وان كانت بالملث فلها الثلث ان وقع على  
المذخولة والنصف ان وقع على الاخرى والشك في تعيين  
بين نصف وصار لها خمسة ولها ستة مما اذا نصف المحرومة  
بواجده فخمسة لها يفتين ونصف بالشك وبما اذا كانت  
وارثه موقوف المولى كان لها اربعة بنصف سهم ونصف  
وصار لها اربعة وثلثة اربع والمذخولة الاخرى خمسة اثمان  
سسته ونصف على بقدر ان رثت الغنم وله غير شي لا يه  
الماضي لو اجمسته ونصف صار كالمذخولة من ثلث نسوة  
وسنة ونصف لا تمن له فاضرب المخرج في اثني عشر بصير ستة  
وتسعين فمنها نصف والمقبية احد وثلاثون ونصف سُدس  
منها ولها مهر وثلثة اربع وعلى قياس مخرج محمد رحمه الله مهر  
ونصف وكذا عن ابي يوسف رحمه الله اعتبار المذخول والاكثر

للثين عند ابي يوسف رحمه الله مهر وثلثة اربع باعتبار  
الذخول والاكثر وكذا الوفاة احد لكن طالق بلسا والاخرى وحده  
فالثلث لغوا ابدان عند محمد رحمه الله لها خمسة اثمان  
وثلثة لها ولها مهر وربع وقال في كتاب النكاح لما مهر وثلاث  
ولو دخل بسين هنا فلها سبعة اثمان ولغير المذخورين ثمان  
وثلثة اربع المهر وذكر بن سماعه رحمه الله في نوادره ان محمدا  
رحمه الله كان يقول لما ربع ثم رجع فالربع واضح جدا له اربع  
دخل بواجده وطلق احد من بلسا والاخرى واجده للمذخوله  
لله ونصف من اثني عشر واربعه عند محمد رحمه الله ولغير مهران  
وربع على رواية كتاب النكاح ومهران وسدس على هذه الطريقة  
ولو دخل بثلاثين والمذخورين اربعة وستون وخمسة اشدس  
ونصف سُدس من سنته وتسعين لان لهما وارثه يفتين  
ان وقعا عليهما وان كانت بواجده فلها الثلث لان احدهما محرومة